المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

وحدة الدراسات الاقتصادية
Economic Studies Unit

تحليلات اقتصادية | 21 آب/ أغسطس 2025

موازين القوة في الحرب التجارية الكبرى

الرابح والخاسر بين واشنطن وبيجين

رعد محمود التل

موازين القوة في الحرب التجارية الكبرى: الرابح والخاسر بين واشنطن وبيجين

سلسلة: تحليلات اقتصادية

21 آب/ أغسطس 2025

وحدة الدراسات الاقتصادية

رعـد محمود التـل

رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة الأردنية. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أبردين بالمملكة المتحدة. متخصص في الاقتصاد الكلي والنقدي والنمذجة الاقتصادية. عمل مستشارًا اقتصاديًّا في الديوان الملكي، وشارك في إعداد النموذج الاقتصادي الكلي لرؤية التحديث الاقتصادي، وشغل مهمّات متعدّدة موجِّهًا ومدرِّبًا اقتصاديًّا في مؤسسات محلية ودولية. عضو في لجان علمية، ومحكّم في مجلات اقتصادية، وباحث اقتصادي، وناطق رسمي في هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. حصل على دورات متخصصة من صندوق النقد الدولي، ونشر أبحاثًا علمية محكّمة. يكتب مقالات اقتصادية أسبوعية في صحيفتَي "الرأي" وJordan Timesg، وكتب سابقًا في صحيفة "الغد".

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2024

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولًا: التصعيد الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين 2

ثانيًا: الرابح والخاسر في الحرب التجارية 6

خاتمة 8

المراجع 10

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة صراعًا تجاريًّا محتدمًا بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، وقد أثّر هذا الصراع كثيرًا في شكل النظام الاقتصادي الدولي وطبيعته. فالتنافس الاقتصادي تعدّى المواجهة المقتصرة على الرسوم الجمركية، لتتطور وتصل إلى تنافس استراتيجي متعدد الوجوه والأبعاد؛ ومن ثمّ شمل البعد التكنولوجي والطاقة وسلاسل التوريد، إضافةً إلى النفوذ والهيمنة الجيوسياسيَّين. وفي زيارة للرئيس الأميركي، دونالد ترمب، لبيجين، في نيسان/ أبريل 2017، اتفق مع الرئيس الصيني شي جين بينغ على بدء محادثات تجارية مدتها 100 يوم تسعى من خلالها الولايات المتحدة للحدّ من عجزها التجاري مع الصين[1]. وفي عام 2018، ومع رؤية الولايات المتحدة أنّ المحادثات لم تؤدِّ إلى الهدفِ المرجوِّ منها، وتقديرها أن ما تسميه "سطوة الصين" على التكنولوجيا المبتكرة والملكية الفكرية قد وصل إلى 600 مليون دولار سنويًّا، وأنّ الحكومة الصينية تعمل على إغراق الأسواق العالمية بالبضائع المنخفضة السعر، قررت فرض التعرفات الجمركية لحماية اقتصادها. ومن الواضح أن القلق الأميركي تجاه الموضوع تضاعف مع تزايد فجوة العجز التجاري التي تسجلها الولايات المتحدة مع الصين.

بدأت الولايات المتحدة بفرض أول دفعة من التعرفات الجمركية في بداية عام 2018. ففي 22 آذار/ مارس 2018، وقّع الرئيس ترمب المذكرة الرئاسية عدد 301 التي يزعم أنها تحدُّ من "الاعتداء" الاقتصادي الصيني وكل أشكال التجارة الدولية غير العادلة[2]. وتمثلت الدفعة الأولى من العقوبات في تعرفات بنسبة 25% على بضائع صينية قيمتها 50 مليون دولار. وفي مقابل ذلك، ردّت الصين على هذه التعرفات في تموز/ يوليو 2018، بمجموعة من التعرفات وصلت قيمتها إلى 34 مليون دولار، وقد شملت 545 من أنواع البضاعة الأميركية[3]. وتطورت هذه "المناوشات التجارية" لتصبح سلسلة متبادلة من جولات الزيادة في الرسوم والتعرفات، وتواصلت تداعياتها إلى الوقت الراهن.

لا يختلف اثنان أن لهذه الحرب التجارية مظاهر مختلفة شملت اقتصادات كثيرة، غير الاقتصادين الأميركي والصيني، وأن الأدوات التي استخدمت متعددة، إلا أنّ جوهر الصراع ظل حول الهيمنة على العالم اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا. وحاليًّا، وبعد مرور نحو ستة أشهر على فرض الولايات المتحدة دُفعة جديدة من الرسوم الجمركية في كانون الثاني/ يناير 2025، صار من الممكن إنجاز تقييم أوّلي للآثار الاقتصادية المترتبة على الطرفين؛ ومن ثمّ يُطرح السؤال الأهم: من المتقدم في هذه الحرب؟

نتيجةً لذلك، تَشنّ الولايات المتحدة حربًا شرسة على عدة جبهات في الوقت نفسه؛ من فرض رسوم جمركية على كندا والمكسيك إلى تصعيد التوترات في الشرق الأوسط. ولتحقيق ذلك، تعتمد على سياسة ترتكز على الضغط والتصعيد اقتصاديًّا وسياسيًّا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتركز هذه الاستراتيجية على استخدام القوة الاقتصادية وسيلةً للضغط على دول مختلفة؛ ما يدل على موقف أكثر تشددًا في العلاقات الدولية. وفي مقابل ذلك، تتبنى الصين استراتيجية مختلفة كليًّا، تركز من خلالها على بناء علاقات ودّية وشراكات طويلة الأمد مع دول متعددة في مختلف أنحاء العالم. وتسعى الصين لتعزيز التعاون الاقتصادي

1 "A Timeline of US-China Tit-for-Tat Tariffs Since Trump's First Term," *AP News*, 10/2/2025, accessed on 10/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GPys

2 "تصريحات للرئيس ترامب في خلال توقيع مذكرة رئاسية تستهدف الاعتداء الاقتصادي من الصين"، وزارة الخارجية الأميركية، 2018/3/22، شوهد في 2025/8/10، في: https://acr.ps/1L9GPL7

3 Ana Swanson, "Trump's Trade War with China Is Officially Underway," *The New York Times*, 5/7/2018, accessed on 10/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GPkc

والسياسي من خلال الاستثمارات والمبادرات التنموية، مثل "مبادرة الحزام والطريق" التي تهدف إلى توسيع نفوذها بطرائق سلمية وتعاونية. وتعكس هذه الاستراتيجية رغبة الصين في تعزيز مكانتها الدولية عبر الحوار والتعاون بدلًا من المواجهة المباشرة.

أولًا: التصعيد الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين

كانت بداية الحرب التجارية بصيغتها الحالية في آذار/ مارس 2018؛ حين قررت إدارة الرئيس ترمب، فَرْض رسوم جمركية على واردات الصلب والألمنيوم، لتتوالى بعد ذلك الحُزم الجمركية التي استهدفت نحو 360 مليار دولار من السلع الصينية. ومن ثمّ، قابلت الصين ذلك بسلسلة من التعرفات المضادة على الواردات الأميركية بقيمة 110 مليارات دولار[4]. وقد هدأت حدّة المواجهة جزئيًا مع تغير الإدارة الأميركية وتسلّم الرئيس الأميركي، جو بايدن، زمام السلطة في 20 كانون الثاني/ يناير 2021، لكن التوترات الاقتصادية ظلت قائمة بين البلدين؛ خاصة في مجالات الرقابة على الشركات والبضائع الصينية، والقيود على تصدير الرقائق الإلكترونية والتكنولوجيا المتقدمة. وبعد انتخاب ترمب رئيسًا، عادت الولايات المتحدة لتشكيل استراتيجيتها التجارية مع الصين ودول العالم كلّها، وبدأت باستهداف قطاعات اقتصادية محدّدة، مثل القطاع التكنولوجي المرتبط بالتصنيع، للتقليل من قدرات الصين الصناعية.

وفي كانون الثاني/ يناير 2025، فرضت إدارة ترمب رسومًا جمركية جديدة ومشددة بنسبة زيادة بلغت 100% على السيارات الكهربائية المصنعة في الصين، و50% على الخلايا الشمسية والبطاريات، و25% على المعدات المرتبطة بالرقائق الإلكترونية والاتصالات. وهذه الزيادات في التعرفة الجمركية قد تبدو جزءًا من استراتيجية تجارية تنتهجها الولايات المتحدة لتقويض القدرات الصينية، لكنها أبعد من ذلك، بكل تأكيد، فهي تمثل تحوّلًا نوعيًّا في أهدافها التي تسعى، بطريقة مباشرة، للحدّ من قدرة الصين على المنافسة في الصناعات المستقبلية، ولا سيما الصناعات ذات العلاقة بالتكنولوجيا الخضراء والمركبات الكهربائية والذكاء الصناعي. وقد فرضت الصين، في محاولة لخلق ضغطٍ متبادل، رسومَ واردات زراعية وذات علاقة بالطاقة من الولايات المتحدة، إضافةً إلى العديد من الإجراءات التنظيمية على الشركات الأميركية العاملة في الصين.

وفي مقابل ذلك، تتبنى الصين استراتيجية مختلفة كليًّا، تركز على بناء علاقات ودية وشراكات طويلة الأمد مع دول متعددة حول العالم، تسعى من خلالها لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي من خلال الاستثمارات والمبادرات التنموية.

وفي إطار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فرضت الولايات المتحدة تعرفة جمركية على سلع صينية بقيمة راوحت بين 50 و200 مليار دولار في عام 2018، تفاوتت نسبتها بين 10% و25%. وقد ردّت الصين بفرض رسوم مقابلة على سلع أميركية راوحت قيمتها بين 50 و75 مليار دولار، بنسب تفاوتت بين 5% و25%. وفي عام 2019، فرضت الولايات المتحدة رسومًا إضافية بنسبة 15% على سلع بقيمة 112 مليار دولار. أمّا في عام 2025، فتشير التقديرات إلى أنها فرضت تعرفة كبيرة جدًّا تصل إلى 100% على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، في حين ردّت الصين على ذلك بإجراءات غير جمركية ليست معلنة رسميًّا.

4 Joe McDonald, "U.S. Hikes Tariffs on Chinese Goods, Beijing Vows to Retaliate." *PBS NewsHour*, 10/5/2019, accessed on 13/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GPCF

جدول تطوّر الرسوم الجمركية في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين (2018-2025)

السنة	الولايات المتحدة	الرسوم المفروضة على الصين	الصين	الرسوم المقابلة
2018	50 مليار دولار	%25	50 مليار دولار	%25
2018	200 مليار دولار	%10 ثمّ %25	60 مليار دولار	%25-5
2019	112 مليار دولار	%15	75 مليار دولار	حتى %25
2025	30-20 مليار دولار (تقديريًّا)	25-100% على تكنولوجيا متقدمة	غير معلن	إجراءات غير جمركية

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى مراجع مختلفة.

بدأت الآثار الاقتصادية المترتبة على المرحلة الجديدة من الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة تظهر تدريجيًا خلال النصف الأول من عام 2025. فمع الاضطرابات في سلاسل التوريد وارتفاع التكاليف الجمركية على واردات الولايات المتحدة التكنولوجية، انكمش الاقتصاد الأميركي بنسبة 0.5%، لكن الربع الثاني من هذا العام أظهر تحسنًا نسبيًّا ملحوظًا؛ إذ ارتفع النمو الاقتصادي ليصل إلى 3% بالنظر إلى عدة عوامل؛ أبرزها مرونة الطلب المحلي الذي استفاد من نسب البطالة المنخفضة، وارتفاع الأجور في قطاعات رئيسة مثل الخدمات والتكنولوجيا، والإنفاق الحكومي المتزايد على البنية التحتية والطاقة النظيفة (خطة الاستثمار في البنية التحتية التي أُقرت في عهد الرئيس بايدن)، مع تزامن توقعات مرتبطة بانتهاء دورة التشديد النقدي من جانب الاحتياطي الفدرالي. ولتقليل الاعتماد على الصين استجابت العديد من الشركات الأميركية لإعادة هيكلة سلاسل التوريد، وهو ما ساهم في زيادة النشاط الاقتصادي المحلي الأميركي، إضافةً إلى التخزين المؤقت لبعض السلع من أجل تعزيز النشاط التجاري Stockpiling. فمع فرْض الولايات المتحدة تعرفات جمركية على وارداتها من الصين وتوسيعها لتشمل دول الجوار مثل المكسيك وكندا، اضطرت الشركات الأميركية إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد الخاصة بها. وقد شرعت هذه الشركات في تنويع وارداتها من خارج الصين وأميركا الشمالية، والاتجاه نحو دول جنوب شرق آسيا والهند وأوروبا الشرقية؛ لتقليل الاعتماد على سوق واحدة وتفادي الرسوم الجمركية. وإضافةً إلى ذلك، بدأت بعض الشركات تقترب أكثر فأكثر من السوق الأميركية نفسها، عبر إنشاء مصانع جديدة أو نقل مراحل الإنتاج النهائية داخل الولايات المتحدة لتقليل تكاليف النقل وتجنب الرسوم.

فضلًا عن التنويع الجغرافي، اعتمدت الشركات استراتيجيات مختلفة، مثل التخزين المؤقت للسلع والمواد الخام، لضمان استمرار الإنتاج في حال ارتفاع التعرفات بطريقة مفاجئة. وشرعت هذه الشركات في تصميم سلاسل القيمة الخاصة بها، مع التركيز على استخدام مكونات محلية أو من دول لا تخضع لتعرفات أميركية، فضلًا عن تقليل عدد الوسطاء عبر التكامل الرأسي للاستحواذ على مراحل أكبر من الإنتاج. وقد ساعد هذا التكيف الشركات في مواجهة الضغوط الجمركية والحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي في ظل بيئة تجارية معقدة ومتغيرة. لكن علامات الاستفهام المتعلقة باستمرارية هذا النمو الاقتصادي في المدى المتوسط لا تزال قائمة. فعلى الرغم من العوامل الإيجابية خلال الربع الثاني، والتي أدت إلى تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي، يبقى هذا النمو هشًّا؛ بسبب استمرار الضغوط على سلال التوريد، وتصاعد التوترات التجارية، والتقييد في السياسات النقدية.

ارتبط ذلك النمو الاقتصادي المحدود والهش بضغوط تضخمية ساهمت في رفع معدلات التضخم بنحو 0.4 نقطة مئوية، وخصوصًا في تلك القطاعات التي تأثرت بطريقة مباشرة بارتفاع تكلفة الاستيراد مثل الإلكترونيات والمركبات. وكانت المفارقة متمثّلة في أنّ القطاع الصناعي، الذي سعت سياسات الرئيس الأميركي ترمب لتمكينه، شهد تراجعًا طفيفًا خلال أوّل رُبعين من عام 2025؛ إذ بلغ نحو 0.2% في الربع الأول ثمّ استقر في الربع الثاني، وذلك من دون تحقيق تقدّم واضح، لتبقى الوظائف في القطاع الصناعي مستقرة نسبيًّا.

على صعيد التجارة الخارجية، انخفض العجز في الميزان التجاري مع الصين خلال الربعين الأولين من عام 2025 بنحو 11%، بوصف ذلك نتيجةً متوقعة لانخفاض حجم الواردات الأميركية من الصين أساسًا. ففي أيار/ مايو فحسب، انخفض العجز في الميزان التجاري مع الصين بنحو 5.7 مليارات دولار، ليبلغ 14 مليار دولار، وكان هذا التراجع نتيجةً لانخفاض واردات الولايات المتحدة من الصين بنحو 20.9 مليار دولار، مقارنةً بنيسان/ أبريل[5]. لكن الناظر في أداء التجارة الخارجية على مدى النصف الأول من العام نفسه يلاحظ انخفاضًا يقارب 10% من صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، وقد قابله تراجع بالنسبة إلى الصادرات الأميركية إلى الصين بنحو 7.7%؛ ما يدل على تراجع نسبي في حجم التجارة الثنائية بين البلدين[6].

الشكل (1)
ميزان التجارة السلعية بين الولايات المتحدة والصين (2020-2024)

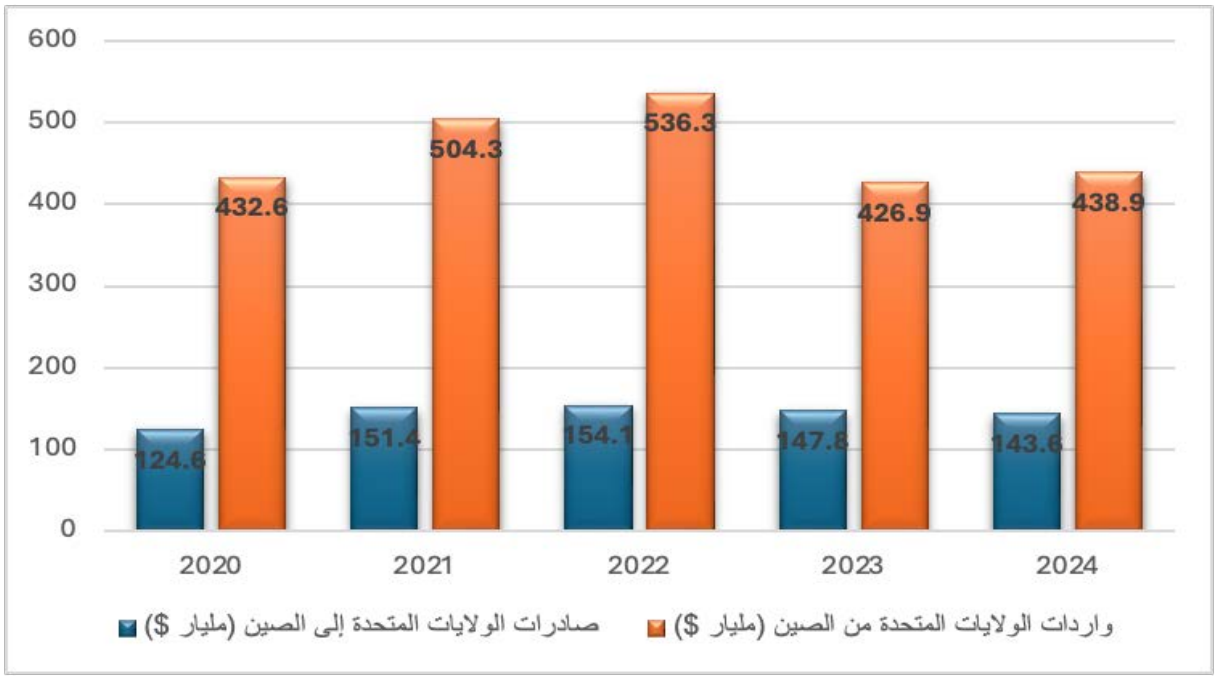

المصدر:

Office of the United States Trade Representative, "The People's Republic of China," accessed on 192025/8/, at: https://acr.ps/1L9GPEg

5 Vlad Chernikov, "U.S. Trade Deficit with China Set to Shrink by $50 Billion in 2025 Amid Tariff Surge," *Roic AI*, 29/7/2025, accessed on 10/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GPo3

6 "June U.S. Container Imports Show Modest Rebound, but China Volumes Remain Depressed," *Descartes Global Shipping Report*, 18/6/2025, accessed on 10/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GPTu

لم يُترجم هذا التراجع في العجز بالميزان التجاري بين الولايات المتحدة والصين إلى تحسُّن عام في الميزان نفسه؛ فقد عوضت العديد من الشركات الأميركية النقص في الواردات من خلال التحول إلى دول بديلة، منها المكسيك مثلاً. وفي أيار/ مايو 2025، انخفضت واردات الملابس والأقمشة من الصين إلى أدنى مستوى منذ 22 عامًا، لتقارب 556 مليون دولار، في حين ارتفعت واردات الملابس بنسبة 12% من المكسيك مقارنةً بالشهر نفسه في العام السابق. وتشير هذه التحولات إلى تغيير جغرافي في سلاسل التوريد، بدلاً من الاعتماد على التصنيع المحلي داخل الولايات المتحدة.

وقد تأثر الاقتصاد الصيني بطريقة متباينة؛ فقد تراجعت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة بنسبة 17% خلال الأشهر الستة الماضية، وخصوصًا الصادرات المرتبطة بالمركبات الكهربائية والمكونات الإلكترونية ليشهد قطاع التصنيع تراجعًا ملحوظًا بنسب نموٍّ مقترنة بتراجع الطلب الخارجي وزيادة المخزونات. ولكن لم يؤدِّ ذلك إلى إضعاف الاقتصاد الصيني؛ فهو لم يتعرض لانكماش حادٍّ. ويرجع هذا الأمر إلى أسبابٍ متنوعة أهمها الحزم التحفيزية التي تجاوزت قيمتها 700 مليار يوان، بوصف ذلك استجابة حكومية لقرارات الإدارة الأميركية. وقد ركزت تلك الحزم، أساسًا، على دعم الاستهلاك المحلي، وتقديم التسهيلات المالية للشركات الصغيرة، وتسريع مشاريع البنية التحتية. يضاف إلى ذلك سعي الصين لتنويع شراكاتها التجارية، بناءً على اتفاقيات التجارة الحرة، وتعزيز مبادرات الحزام والطريق، وتمكين حضورها الاقتصادي في أسواق آسيا الوسطى وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

على صعيد التنافس الاستراتيجي، تظهر الولايات المتحدة على نحو أقوى من غيرها نسبيًّا؛ في الوقت الحالي على الأقل. فقد استطاعت أن تفرض قيودًا ذات أثر في التكنولوجيا الصينية، ولا سيما من خلال تحالفها مع الاتحاد الأوروبي واليابان في الحد من تصدير معدات تصنيع الرقائق المتقدمة إلى الصين. وعلى الرغم من أنّ إعادة تشكيل سلاسل التوريد الأميركية كانت بطيئة، فإنها بدأت تُحدِث تغيرًا في الأنماط التجارية بطريقة تخدم "الفكرة الترمبية" البعيدة المدى للاستقلال الصناعي. وقد دفعت الحرب التجارية بين البلدين إلى تقديم الولايات المتحدة حوافز سياسية وتشريعية واقتصادية من أجل المساهمة في تشجيع الاستثمار المحلي في قطاع التكنولوجيا؛ إذ جرى إقرار حُزمٍ تشريعية تحفيزية مثل قانون الرقائق للصناعات التكنولوجية المتقدمة CHIPS Act داخل الولايات المتحدة.

مقابل كل ذلك، اعتمدت الصين في إعادة تموضعها على استراتيجية اقتصادية مبنيّة على المرونة والتكيف مع القيود الخارجية المفروضة. فعلى الرغم من كل هذه القيود، واصلت الصين تعزيز قدراتها الإنتاجية المتعلقة بالرقائق المنخفضة والمتوسطة من الناحية التقنية، كما واصلت سعيها التدريجي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات ذات الأهمية. وقد تزامن ذلك مع الحالة المتقدمة المتسارعة للصين في تركيزها على الابتكار المحلي، وتزايد الاستثمار في الحث والتطوير، بوصف ذلك محاولات جادة تعكس التحول من اقتصاد قائم يعتمد كثيرًا على التقليد والتجميع إلى اقتصاد تقني متقدم ذي قيمة مضافة عالية. وتراهن الصين، أيضًا، على حاجة الاقتصاد العالمي إلى سلعها وخدماتها وقدرة أسواقها المحلية على تخفيف جانب من تأثير الصدمات الخارجية. لذلك، تعتمد الاستراتيجية الصينية على عامل الوقت والزمن الطويل في تجاوز هذه الحرب التجارية.

ثانيًا: الرابح والخاسر في الحرب التجارية

بعد مرور ستة أشهر على اشتعال هذه الحرب التجارية، تجاوزت تلك الحرب الرسوم الجمركية إلى صراع اقتصادي طويل الأمد على النفوذ الاستراتيجي في مجالات التكنولوجيا والموارد؛ إذ تستخدم الولايات المتحدة أدواتها المالية والمؤسسية والتكنولوجية، إضافةً إلى نفوذها، للحد من النموّ الاقتصادي الكبير للصين، التي تمزج ردّها على سياسات الولايات المتحدة التصعيدية بسياسات تحفيزية وتنويع جغرافي لصادراتها وشراكاتها التجارية. وكلا الطرفين لم يحقق بَعدُ نصرًا اقتصاديًّا واضحًا حاسمًا. فبينما تُظهِر الولايات المتحدة مرونة اقتصادية في الأمد القريب بمعدلات نموٍّ تفوق المتوقع، تمكنت الصين من الحفاظ - ولو نسبيًّا - على النسق المتصاعد لأداء اقتصادها بمعدلات نموٍّ مرتفعة تجاوزت المتوقع أيضًا عبر دعم حكومي مباشر وإعادة تموضع في التجارة العالمية.

وفي النصف الأول من عام 2025، شهد الاقتصاد الصيني بعض التراجع النسبي، ولكنه استمر في تحقيق نموٍّ بلغ 5.2% في الربع الثاني من هذا العام، وهو نموٌّ ناتج من زيادة الصادرات بنسبة بلغت 5.8% في حزيران/ يونيو، إضافةً إلى الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية وتعزيز الابتكار المحلي. ومع ذلك، يعاني هذا الاقتصاد انخفاضًا في الاستهلاك المحلي وقلة ثقة المستثمرين به؛ ما دفع الحكومة الصينية إلى توسيع برامج التحفيز المالي والنقدي، وخفض أسعار الفائدة، وتوجيه القروض إلى مجالات متطورة مثل صناعة الرقائق والطاقة النظيفة.

وخلال تموز/ يوليو 2025، شهدت الصادرات من الصين تحسنًا ملحوظًا؛ إذ زادت بنسبة 7.2% مقارنةً بالشهر نفسه في العام السابق. وكان الدافع الرئيس لذلك هو ارتفاع شحنات البضائع إلى دول جنوب شرق آسيا وأفريقيا. وقد تضاعف نموّ الصادرات إلى هذه المناطق، وهي صادرات كثيرًا ما يُعاد تصديرها إلى الأسواق الأميركية والأوروبية، مقارنةً بإجمالي الصادرات. فزادت صادرات جنوب شرق آسيا بنسبة تقارب 17% في تموز/ يوليو، بينما ارتفعت الصادرات إلى أفريقيا بنسبة بلغت 42%. في مقابل ذلك، تعرضت صادرات الصين المباشرة إلى الولايات المتحدة لخفضٍ يزيد على 20% بسبب التعرفات الجمركية المضافة من الولايات المتحدة.[7]

تظهر هذه الإحصاءات كيفية تعامل الصين مع الحرب التجارية التي تشنها الإدارة الأميركية من خلال تنويع أسواقها وتعزيز التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي؛ إذ ارتفعت صادرات الصين إلى دول الاتحاد الأوروبي في تموز/ يوليو بنسبة 12%. وعلى الرغم من هذه التغيرات، فإنّ الصين لا تزال تبيع للولايات المتحدة ثلاثة أضعاف ما تشتريه منها، مع أنّ العجز التجاري الأميركي مع الصين قد تراجع إلى 60.2 مليار دولار في حزيران/ يونيو، وهو المستوى الأدنى من التراجع خلال عامين. لذلك، تعتبر ظاهرة التصدير عبر الدول الوسيطة تحديًا متزايدًا؛ إذ ارتفعت صادرات الصين، في النصف الأول من عام 2023، إلى جنوب شرق آسيا بنسبة 13%، واتجهت الشركات الصينية إلى نقل مراحل الإنتاج النهائية إلى عدة دول، منها فيتنام وماليزيا والمكسيك، لاجتناب الرسوم الجمركية المباشرة. وقد أدى هذا النمو في الصادرات غير المباشرة إلى فرض الإدارة الأميركية تعرفات بنسبة 40% على البضائع المعاد تصديرها، مع خطط لزيادة القيود في الأسابيع المقبلة.

7 Keith Bradsher, "China's Exports Surged again in July, but not to America," 7/8/2025, accessed on 10/8/2025, at: https://acr.ps/1L9GQ1X

من ناحية أخرى، شهد الاقتصاد الأميركي أداءً يشير إلى قوته النسبية على المدى القريب، خاصة مع توقعات انتهاء فترة تشديد السياسات النقدية؛ إذ حقق هذا الاقتصاد زيادة بمعدل 3% في الربع الثاني من عام 2025، على نحو فاق توقعات الاحتياطي الفدرالي. وهذه الزيادة مدعومة بقوة الطلب المحلي، وارتفاع الرواتب، واستمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع الأساسية والطاقة النظيفة.

الشكل (2)
معدل النمو الاقتصادي الربعي للولايات المتحدة والصين (2022-2025)

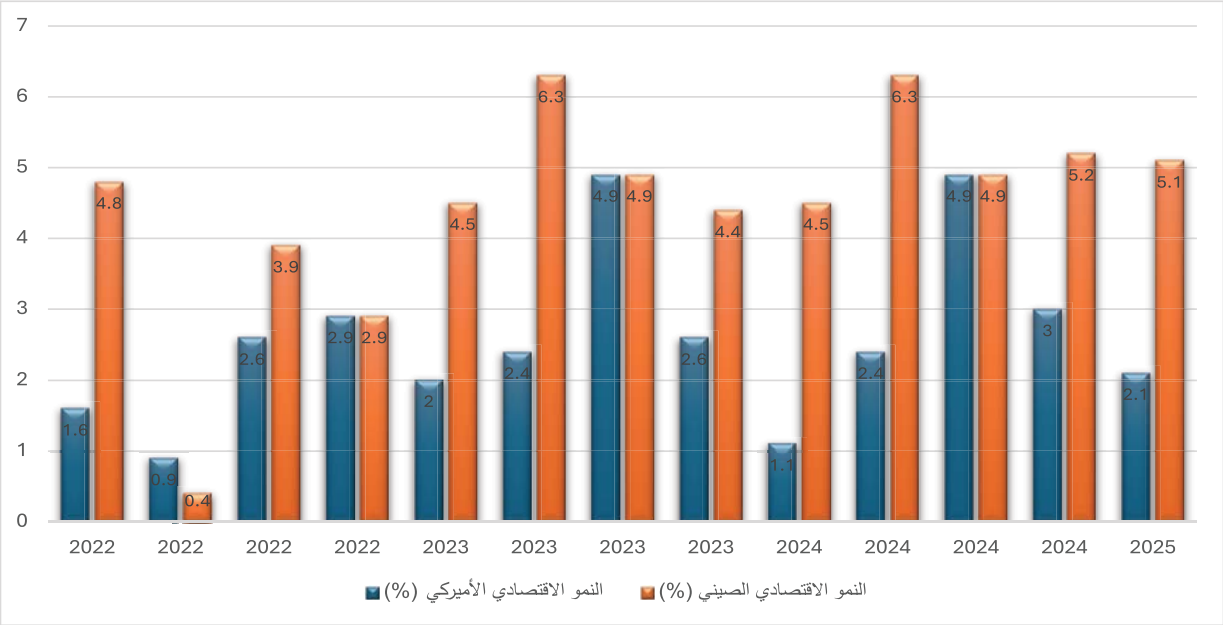

المصدر:

U.S. Bureau of Economic Analysis, "Gross Domestic Product, 1st Quarter 2025 (Advance Estimate)," *News Release*, 302025/4/, accessed on 202025/8/, at: https://acr.ps/1L9GQ1M

إنّ تأثيرات النزاع كانت واضحة في مجالات أميركية مثل التكنولوجيا؛ إذ واجهت زيادة في أسعار المكونات المستوردة من الصين، والزراعة التي تعرضت لـ "رسوم انتقامية" صينية على سلع من بينها فول الصويا. ويُلاحَظ أنّ الصناعة الأميركية لم تُسجّل انتعاشًا. وعلى الرغم من الوعود السياسية، فإنّ مستويات التوظيف ظلت ثابتة تقريبًا؛ ما يبيّن صعوبة إعادة إنشاء سلاسل الإنتاج داخل الولايات المتحدة.

تشكّل استراتيجية الصين وبرنامج "صُنع في الصين" جزءًا أساسيًّا من خطتها المتعلقة بتحويل الاقتصاد وتعزيز مكانتها التنافسية على المستوى الدولي. ويهدف هذا البرنامج إلى إعادة تشكيل الاقتصاد الصيني من خلال التركيز على الابتكار في التكنولوجيا وتطوير الصناعات الحديثة؛ من أجل تقليل الاعتماد على التكنولوجيا والمنتجات الأجنبية التي كانت "نقطة ضعف" في النزاعات التجارية والجيوسياسية. ويتضمن البرنامج تشجيع الاستثمار في مجالات استراتيجية مثل الروبوتات، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا المعلومات، والطيران والطاقة المتجددة؛ إذ تسعى الصين لبناء نظام صناعي متكامل قادر على توفير منتجات ذات قيمة عالية، وهو ما يزيد من قدرتها التنافسية العالمية ويخفض تكاليف الاستيراد ويعزز الاقتصاد المستقل.

ولا يقتصر هذا المسار على التحديثات التكنولوجية، بل إنه يعكس أيضًا إعادة موضعة استراتيجية تهدف إلى تأسيس سيطرة صناعية وتقنية من شأنها أن تعيد تشكيل قواعد التجارة العالمية. ومن خلال إنشاء نظام متقدم للبحث والتطوير وتعزيز الموارد البشرية، تسعى الصين لقيادة الثورة الصناعية الرابعة؛ ما يضعها في منافسة مباشرة مع القوى الاقتصادية الكبرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويمُثل البرنامج كذلك استجابة ذكية وواقعية للضغوط الخارجية الناتجة من الحروب التجارية؛ فهو يوفر وسيلة مستدامة لدعم النمو الاقتصادي في الأمد البعيد، من خلال بناء صناعات محلية قوية ومستقلة من الناحية التكنولوجية، وهذا الأمر يقلّل من تأثير الصدمات الخارجية ويزيد من استقرار الاقتصاد الصيني في بيئة عالمية متغيرة.

وبالتزامن مع تباطؤ الاقتصاد الصيني، زادت الحكومة استثماراتها في البحث والتطوير، ورفعت نسبة هذا الاستثمار لتتجاوز 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقدّمت، أيضًا، إعفاءات ضريبية كبيرة للشركات العاملة في مجالات التكنولوجيا الحيوية والطاقة المتجددة، بوصف ذلك جزءًا من خطة "صنع في الصين 2025". وتؤكد هذه الإجراءات أن الصين تراهن على كسر التبعية في سلاسل الإمداد الخارجية وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

أما بالنسبة إلى التوقعات، فهناك ثلاثة سيناريوهات ممكنة؛ أولها زيادة التوترات التي تعمّق الفجوة بين الاقتصادين وتزيد من تكاليف الإنتاج العالمية. أمّا ثانيها، فهو وجود اتفاق مؤقت يشبه اتفاق عام 2020، وهو اتفاق يخفف التوتر، بيد أنه لا يحلّ المشكلة بطريقة جذرية. في حين يتمثّل السيناريو الثالث، الذي يبدو الأكثر احتمالاً في المدى المتوسط، في فصلٍ منظّم تدريجي بين الاقتصادين، مع إعادة تنظيم سلاسل الإمداد والتحالفات التجارية على مستوى العالم.

خاتمة

منذ اتفاق الهدنة الجمركية بين كبار المسؤولين الأميركيين والصينيين في جنيف خلال منتصف أيار/ مايو، تواصل الولايات المتحدة فَرْض رسوم جمركية مرتفعة، بنسبة 30% على واردات الصين، إضافةً إلى 25% على نحو ثلث وارداتها من الصين التي فرضت في الفترة الأولى من إدارة ترمب. وقد دفع هذا المناخ الشركات الصينية إلى إعادة توجيه صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب العالمي التي تستخدم مكونات صينية في تصنيع سلع تُصدّر إلى الأسواق الأميركية والأوروبية.[8]

إذا أردنا أن نحكم بـ "الفوز" لأحد الطرفين، في هذه المرحلة من الحرب التجارية، فإن الأمر يعتمد على الزمن والمعايير التي نستخدمها. وعلى المدى القريب، تبدو الولايات المتحدة أكثر استقرارًا بسبب قوة الدولار، واستقلالية سياساتها المالية، وقدرتها على تحمّل تكاليف إضافية بفضل اقتصادها المتنوع. أما فيما يتعلق بتأثير ذلك في الصناعات المستقبلية، فإنّ الرسوم الأميركية قد تمكنت من إبطاء تقدّم الصين في بعض المجالات على نحو مؤقت، لكنها لم توقف تقدّمها كليًّا. ومن ناحية أخرى؛ استطاعت الصين، على الرغم من أنها تشهد تباطؤًا نسبيًّا، أن تتفادى تأثرًا كبيرًا بذلك، بل إنها استطاعت – فضلًا عن ذلك - تعديل استراتيجياتها من خلال سياسات دعم محلية وتغيير مسارات التجارة، وهو ما يدل على قدرة تنظيمية عالية تميزها في مواجهة الصعوبات.

8 Ibid.

في المدى البعيد، ستبقى الخيارات متعددة؛ فقد تؤدي الحرب التجارية المستمرة إلى تسريع عملية "فك الارتباط" بين الاقتصادين؛ ما قد يخلق نظامًا تجاريًّا عالميًّا أكثر انقسامًا، ولكنه قد يتيح لدول أخرى فرصةً للاستفادة من إعادة ترتيب سلاسل الإمداد. ثمّ إنّ الضغوط الاقتصادية يمكنها أن تؤدي إلى اتفاقيات جديدة بين الطرفين، خاصة إذا ظهرت تهديدات اقتصادية أو جيوسياسية أكثر قوة، مثل تلك التي توجد في الشرق الأوسط أو حول مضيق تايوان.

إن الصراع التجاري لم يعُد خلافًا بشأن الرسوم فحسب، بل أصبح سباقًا استراتيجيًّا لتحقيق الريادة في الاقتصاد العالمي خلال السنوات المقبلة. وإذا نظرنا إلى المؤشرات القريبة، فإنّ الولايات المتحدة تبدو في وضعٍ أقوى بفضل قوة مؤسساتها. وإنّ الصين، من ناحية أخرى، لم تُهزم، بل إنها عملت على إعادة تنظيم أولوياتها، ووسّعت علاقاتها، وأظهرت قدرة كبيرة على التكيف. وهكذا، فإنّ "النتيجة النهائية" ستعتمد على مدى قدرة كل طرف على الابتكار وإنشاء شبكة اقتصادية جديدة تناسب عالماً يتَّسم بمزيد من الانقسام وتعدّد القوى الاقتصادية.

إن التنافس على الحظوة بالسيطرة والسبق بشأن مستقبل التكنولوجيا والاقتصاد في العالم يجعل مسألة الحكم لطرف بأنه "الرابح" والحكم لطرف آخر بأنه "الخاسر"، في هذه الحرب التجارية، أمرًا صعبًا حتى الآن. فكلا الطرفين يتحمّل أعباءً كبيرة، ويعيد تنظيم أولوياته الاقتصادية، ويطوّر استراتيجياته. يضاف إلى ذلك أنّ الحرب لم تعُد متعلقة بالرسوم أو الصادرات فحسب. وحتى الآن، تظل الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين في حالة من "التوازن الهش"، وتظلّ أكثر اعتمادًا على الانتظار والتخطيط بدلًا من الحسم والمكاسب النهائية.

المراجع

العربية

"تصريحات للرئيس ترامب في خلال توقيع مذكرة رئاسية تستهدف الاعتداء الاقتصادي من الصين". وزارة الخارجية الأميركية. 2018/3/22. في: https://acr.ps/1L9GPL7

الأجنبية

Chernikov, Vlad. "U.S. Trade Deficit with China Set to Shrink by $50 Billion in 2025 Amid Tariff Surge." Roic AI. 29/7/2025. at: https://acr.ps/1L9GPo3

"June U.S. Container Imports Show Modest Rebound, but China Volumes Remain Depressed." Descartes Global Shipping Report. 18/6/2025. at: https://acr.ps/1L9GPTu